



دراسة تحليلية لإنتاج وتجارة الأسماك في الوطن العربي

محمد جابر عامر - هالة السيد محمد بسيوني*

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

المخلص

استهدفت هذه الدراسة توصيف الوضع الحالي في مجال الإنتاج والاستهلاك والتجارة البيئية للأسماك في الوطن العربي مع الإشارة إلى معوقات تنمية الإنتاج والتجارة البيئية ومقترحات علاجها، اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية منشورة وغير منشورة وتحليل المحتوى لبعض الدراسات ذات الصلة، وتم تقدير معدلات النمو ودليل الميزة النسبية الظاهرة لصادرات وواردات الأسماك، ومؤشر التكامل التجاري، وكانت أهم النتائج أن مساهمة الإنتاج السمكي من المصادر الطبيعية قد قدر بحوالي ٧١,٦% من إجمالي إنتاج الوطن العربي من الأسماك وأهم الدول هي المغرب وموريتانيا ومصر، مع تزايد أهميته النسبية باستمرار، إلا أن إنتاج موريتانيا ومصر في تراجع مما يمثل مشكلة تتطلب علاج أسبابها المتباينة، ففي مصر ترجع المشكلة إلى التلوث وتجفيف البحيرات والصيد الجائر، بينما في موريتانيا ترجع المشكلة إلى الصيد الجائر تتطلب بواسطة الشركات الأجنبية، عدم قدرة الدولة على التحكم ومراقبة الصيد، أما الاستزراع السمكي فساهم بحوالي ٢٨,٤% كمتوسط للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وتشير التقديرات إلى تزايد أهميته باستمرار، ويمثل إنتاج مصر منه أكثر من ٩٤% من جملة إنتاج الاستزراع السمكي في الإنتاج العربي، وبينت الدراسة تفوق معدل نمو الإنتاج السمكي العربي عن نظيرة العالمي بحوالي ١١ ضعف، وهو مؤشر جيد يستلزم توفير الاستثمارات لمشروعات عربية مشتركة لتنمية هذا الإنتاج، كما يستلزم ضرورة الاهتمام بالاستزراع السمكي المستدام نظراً لتوافر مقومات تنميته، ويتطلب ذلك أيضاً استثمارات عربية خاصة في مجال إنتاج الزريعة والأعلاف، وذلك لرفع معدل النمو فيه الذي لا يمثل سوى ٠,٧% من نظيرة عالمياً، وبصفة عامة تنمية هذا القطاع تتطلب تفعيل دور المؤسسات العربية ذات الصلة في توفير المعلومات وتنسيق البحوث ومراجعة التشريعات وتوفير وسائل النقل، وتجهيز الموانئ وحماية البيئة من التلوث، ودراسة المخزونات السمكية والمسموح باستغلاله، وبالرغم من أخذ الدول العربية بسياسات منذ عام ١٩٥٠ من شأنها تسهيل التبادل التجاري بينهم، بالإضافة إلى وجود العديد من الاتفاقيات العربية وتطبيق إصلاحات هيكلية، إلا أن نمو التجارة البيئية في الأسماك مازالت منخفضة ولا يتناسب مع الميزة النسبية لها، وتبين من الدراسة أن معظم الصادرات تذهب إلى أسواق غير عربية وبالتالي معظم الواردات تأتي أيضاً من خارج الدول العربية، وذلك لوجود معوقات تعوق التجارة البيئية منها مشاكل النقل والقيود الجمركية وعدم وضوح المعايير الصحية ومقاييس الجودة وطرق الدفع وأسعار الصرف ونقص المعلومات، وعلاوة على ذلك هناك تضارب وتباين في إحصاءات الثروة السمكية في الدول العربية، هذا ويستلزم لتنمية التجارة السمكية البيئية العربية التغلب على العوائق التجارية وتطوير سبل التمويل وتوفير المعلومات والترويج وتحسين الخدمات التسويقية وإعطاء ميزات الشريك المفضل وتشجيع الاستثمارات العربية في عدة مجالات منها التصنيع السمكي وأساطيل الصيد المجهزة والموانئ المناسبة.

الكلمات الاسترشادية: الإنتاج والاستهلاك، التجارة البيئية العربية للأسماك، مؤشرات التكامل التجاري.

المقدمة والمشكلة البحثية

وكتابها الإحصائي إلى أن المنطقة العربية تواجه مشكلات في توافر الغذاء وإتاحته بشكل يكفى احتياجات السكان، وذلك نتيجة لانخفاض معدل نمو الإنتاج الغذائي، وعدم مواكبته للزيادة المطردة في عدد السكان ومن ثم الاستهلاك، مما أدى إلى اعتماد الوطن العربي على الاستيراد لسد نحو ٥٠% من احتياجاته الغذائية، وما يستتبع ذلك من عجز في الميزان التجاري الزراعي العربي، وزيادة أعباء فاتورة الواردات. ولا يخفى أن الاعتماد على الاستيراد خاصة

يلعب قطاع الأسماك دوراً هاماً في قضية الأمن الغذائي في كثير من الدول خاصة النامية منها وذلك من خلال المساهمة في دخول السكان وسد جزء كبير من احتياجاتهم الغذائية، فضلاً عن توفير جزء من العملات الأجنبية نتيجة ما يمكن تصديره من الأسماك ومنتجاتها، ويشير تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٤)

* Corresponding author: Tel. : +201140909190

E-mail address: halah_bas@yahoo.com

٢٢,٧ ألف كيلومتر من السواحل البحرية و ٦٠,٨ ألف كيلومتر مربع من الجرف القاري الغني بالأسماك، ونحو ٣ ملايين هكتار من المسطحات المائية والبحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية، و ١٦,٦ ألف كيلو متر من الأنهار التي تمر في الأراضي العربية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٢). ومع ندرة مساحة الأراضي الزراعية والمياه والأمطار وبالتالي المراعى ومصادر الإنتاج الحيواني لذلك تبرز أهمية الثروة السمكية التي تمتلكها الدول العربية في معظمها مقومات إنتاجها من موارد طبيعية ومائية تمكنها من توفير احتياجاتها الغذائية من البروتين السمكي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى الوقوف على العوامل التي تحقق الاستفادة من الموارد السمكية العربية لتأمين احتياجاتها الغذائية وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

توصيف الوضع الحالي في مجال الإنتاج، الاستهلاك، والتجارة الخارجية للأسماك ومنتجاتها، مع الإشارة لإمكانات ومجالات تنمية الموارد السمكية العربية من ناحية، وإمكانات ومجالات التكامل العربي السمكي من ناحية أخرى. متضمنا تناول معوقات ومشاكل الإنتاج والتجارة البيئية العربية للأسماك ومنتجاتها.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيما يخص إنتاج واستهلاك الأسماك في الوطن العربي خاصة الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). بينما بيانات التجارة الخارجية للأسماك تم الحصول عليها من البنك الدولي، قسم حلول تكامل التجارة العالمية World Integrated Trade Solutions (WITS). وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع التابع للأمم المتحدة United Nations, Commodity Trade Statistics Database (UNcomtrade). كما تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

واعتمدت الدراسة في تحليل التجارة البيئية على البيانات المتوفرة منذ عام ١٩٩٩ (بعد اعلان منطقة التجارة العربية الكبرى) وحتى عام ٢٠١٣، ولتلاشي أثر الموسمية في البيانات فقد تم حساب المتوسطات للمتغيرات المدروسة كل ثلاث سنوات. وتم حساب معدلات النمو بأخذ عامل الزمن في الاعتبار بحساب معدل النمو السنوي المركب Compound Average Growth Rate (CAGR) كما بالمعادلة رقم (٢) (Root, 2016).

الأغذية لضمان واستقرار الإمدادات الغذائية يمثل سياسة أو استراتيجية يشوبها عديد من المخاطر منها على سبيل المثال الشروط التحكيمية من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، ووجود الحواجز التجارية التي تقلل المنافسة في السوق العالمية وتجعل جهاز الأسعار غير كفي للحكم على عرض وطلب السلع الغذائية في السوق الحرة. هذا إلى جانب خضوع مصادر الحصول على العملات الحرة في معظم الدول العربية لعوامل يصعب التحكم فيها. كما أن معظم الدول العربية تقع ضمن الدول ذات العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وتواجه عجزا في ميزانها التجاري.

كل ذلك جعل المشكلة ليست في توفير الموارد المالية لتمويل واردات الغذاء فحسب، بل أيضاً في توفير كميات من الإمدادات الغذائية من السوق العالمي، مما يستلزم تحقيق درجة عالية من كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة لتوفير حد أدنى من الإنتاج في الوطن العربي لتأمين الغذاء.

ويعد قطاع الأسماك من القطاعات الهامة في تعزيز الأمن الغذائي للسكان بصفة عامة، كما أنه يلعب دورا هاما في سد الاحتياجات الغذائية للعاملين في هذا القطاع ولا سيما الذين لا يستطيعون تحمل تكلفه شراؤه، فإنه يوفر لهم الدخل الكافي لشراء الطعام.

فضلا عن ذلك يعتبر قطاع المصايد المائية بصفة عامة والسمكية بصفة خاصة من أكثر القطاعات الإنتاجية التي يمكن باستخدام أساليب التنمية المستدامة من تحقيق معدلات نمو عالية مقارنة بغيرها من مصادر الغذاء الأخرى. فضلا عن كونها تعتبر من أحسن مصادر البروتين الحيواني وذلك للخروج من مشكلة العجز الغذائي وانخفاض نوعيته على مستوى العالم. وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن الربط بين تنمية الموارد السمكية المحلية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة، وتعزيز التجارة البيئية في هذا القطاع هو السبيل للحد من مشكلة الأمن الغذائي العربي، حيث أشار Framkel and Romer (1999) أن توجد علاقة موجبة ما بين التجارة والنمو، وأن المزيد من الانفتاح والتحرير للتجارة الخارجية لابد وان يؤدي إلى تعزيز النمو، كما أشار إلى إن أغلب الصادرات مازالت متركزة في فئة السلع المرتبطة بالموارد الطبيعية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تدني نسبة ما تمثله التجارة البيئية العربية في مجال الثروة السمكية ومنتجاتها رغم اتساع السوق العربية أمام الصادرات العربية، ورغم ارتفاع نسبة الاكتفاء من الأسماك في العديد من الدول، فضلا عن مواجهة العديد من الدول العربية حالة من العجز في الميزان التجاري ولا سيما في مجال السلع الغذائية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة. على الرغم من تمتع العديد من الدول العربية بمقومات مائية تتمثل في

السلعة إلى دول الوطن العربي المستوردة لنفس السلعة، حيث يوضح هذا المقياس العلاقة بين صادرات دولة ما ولتكن A وواردات دولة أخرى ولتكن B في العالم. ومن المرجح أن تتميز الدولة A بوجود ميزة نسبية في إنتاج سلعة تقوم بتصديرها بكثرة لدول العالم (بدون أي تفضيل في التعريف الجمركية) فإذا كان هذا المنتج ليس للدولة B أي ميزة نسبية (أي تقوم باستيراده بكثرة) ومن هنا فإنه يمكن قيام التجارة البينية بين الدولتين A، B.

(The World Bank's International Trade Department, 2008)

$$C^{AB} = 100 \left[1 - \sum_k |m_k^A - x_k^B| / 2 \right] \quad (\text{ع}) \text{ معادلة رقم (4)}$$

حيث أن :

$$C^{AB} = \text{مؤشر التكامل التجارى بين الدولة A والدولة B}$$

$$m_k^A = \text{نسبة واردات السلعة k من إجمالي واردات الدولة A}$$

$$x_k^B = \text{نسبة صادرات السلعة k من إجمالي صادرات الدولة B}$$

النتائج والمناقشة

الإنتاج السمكي في الوطن العربي

تعدد مصادر الإنتاج السمكي في الوطن العربي من الصيد البحري والمياه الداخلية حيث يقسم الإنتاج وفقاً لمصادره إلى: إنتاج من المصايد الطبيعية وإنتاج من الاستزراع السمكي. فعلى مستوى المصايد البحرية، تتمثل في مصايد وسط وشرق المحيط الأطلسي وتشمل سواحل المغرب وموريتانيا، وسواحل البحر الأبيض المتوسط وتشمل سواحل سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر إضافة إلى المغرب كما تتمثل في البحر الأحمر وشمال غرب للمحيط الهندي وتشمل سواحل مصر والأردن والسودان والصومال والسعودية واليمن وجيبوتي، إلى جانب الخليج العربي وبحر العرب (بحر عمان) وتشمل سواحل العراق والكويت والبحرين والإمارات وقطر وعمان واليمن والسعودية، والمياه الداخلية والمتمثلة في الأنهار والبحيرات وتقع معظمها في مصر والسودان والعراق (راضى، ٢٠١٤). وتساهم تلك المصادر الطبيعية بحوالي ٢٩١٦ ألف طن أسماك تمثل حوالي ٧١,٦% من متوسط إجمالي الإنتاج السمكي للوطن العربي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ والمقدر بأكثر من ٤ مليون طن (جدول ١) أما الاستزراع السمكي بكافة أنماطه فإنه يساهم بحوالي ١١٦٧ ألف طن، يمثل نحو ٢٨,٤% من متوسط إجمالي الإنتاج السمكي لنفس الفترة. ومما هو جدير بالذكر أن الأهمية النسبية لمجموع إنتاج الاستزراع السمكي في الوطن العربي قد ارتفعت من نحو ١٨% خلال التسعينيات إلى

$$y_t = y_0 (1 + r)^t \quad (\text{١}) \text{ معادلة رقم (1)}$$

$$\text{معادلة رقم (٢)} \quad \text{CAGR} = \left[\exp \left(\frac{1}{t} \left(\frac{y_t}{y_0} \right) - 1 \right) \right] \times 100$$

حيث أن:

$$\text{CAGR} = \text{معدل النمو السنوي المركب}$$

$$\text{exp} = \text{الاس}$$

$$y_t = \text{قيمة المتغير في السنة الأخيرة}$$

$$y_0 = \text{قيمة المتغير في السنة الأساسية (الأولى)}$$

$$t = \text{عدد السنوات}$$

وتم تقدير دليل الميزة النسبية الظاهرة لكل من صادرات وواردات الدول العربية من الأسماك سواء بالنسبة للعالم أو بالنسبة للوطن العربي باستخدام المعادلة رقم (٣)، فإن زادت قيمه معامل الميزة النسبية الظاهرة عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ميزة نسبية لصادرات الدولة من المجموعة السلعية موضوع الدراسة إلى السوق المستورد لها والعكس صحيح (David, 1999).

$$\text{معادلة رقم (3)} \quad \text{RCA} = [(X_{ij}/X_{it}) / (X_{nj}/X_{nt})]$$

حيث أن:

$$\text{RCA} = \text{دليل الميزة النسبية الظاهرة}$$

$$X = \text{تشير إلى قيمة الصادرات (قيمة الواردات) بالألف دولار}$$

$$i = \text{تشير إلى الدولة المصدرة (المستوردة)}$$

$$j = \text{تشير إلى السلعة موضوع الدراسة (الأسماك)}$$

$$t = \text{تشير إلى إجمالي الصادرات (الواردات) من السلع الزراعية}$$

$$n = \text{تشير إلى جملة العالم}$$

$$X_{ij} = \text{قيمة صادرات (واردات) الدولة i بالألف دولار من السلعة j}$$

$$X_{it} = \text{إجمالي قيمة صادرات (واردات) الدولة i من إجمالي صادرات (واردات) السلعة j}$$

$$X_{nj} = \text{صادرات (واردات) العالم (الوطن العربي) من السلعة j}$$

$$X_{nt} = \text{إجمالي قيمة صادرات (واردات) العالم (الوطن العربي) من إجمالي صادرات (واردات) السلعة j}$$

كما تم استخدام مؤشر التكامل التجارى الثنائى لميشيلى Michaely's bilateral trade complementarity index لتوضيح قدرة الدولة فى التوسع فى صادرات

السكي العربي على التوالي، ويمثل إنتاج الدول العربية الثلاث قرابة ٩٨% من إجمالي إنتاج الاستزراع السكي في الدول العربية كمتوسط للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبالرغم من اهتمام مصر بالاستزراع السكي كهدف للتنمية، وتوفير فرص عمالة وتوفير البروتين الحيواني واستهدافها إنشاء مزارع سمكية ضمن خطط تنمية محور قناة السويس لمساحة تبلغ حوالي ٤٣ ألف فدان. وتقوم عدد من الدول العربية كالسعودية وسلطنة عمان بعمل مشروعات لزيادة الإنتاج السكي عن طريق الاستزراع السكي المستدام (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٣)، فإن إنتاج الوطن العربي من الاستزراع السكي لا يمثل سوى حوالي ١,٢٢% فقط من مثيلة عالميا رغم توافر مقومات تنميته وهو ما يشير إلى أهمية الاهتمام بهذا المصدر من خلال الاستثمارات في مجال إنتاج زريعة الأسماك خاصة البحرية وإقامة مزارع سمكية متطورة والاستفادة بالمقومات البيئية خاصة توافر السواحل البحرية والمناخ الملائم للاستزراع السكي. ويشير معدل النمو في الإنتاج من هذا المصدر إلى الضعف الشديد، حيث بلغ معدل النمو حوالي ٠,٧% فقط من نظيرة العالمي. وهو الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود لتنمية الاستفادة من المصادر الطبيعية والاستزراع السكي من خلال عدة محاور تقترحها الدراسة منها:

إقامة مشروعات استثمارية مشتركة يراعى فيها الميزات الخاصة للدول المشتركة بين توافر العمالة والخبرة وتوافر رأس المال وتوافر الموارد السمكية الغنية، ومواجهة بدائية وسائل الصيد الحالية وعجز قدرة الصيادين المحليين على اقتناء وسائل صيد حديثة. تفعيل دور المؤسسات التعاونية العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والشركة العربية لصيد الأسماك، اتحاد منتجي الأسماك العربية، الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك نحو تطوير نظم المعلومات السوقية السمكية وإنشاء شبكة للمعلومات السمكية، وتقدير حجم المخزونات السمكية المرتبطة والنسب المسموح بإنتاجها، وتنسيق مجال البحوث، ومراجعة القوانين والتشريعات المرتبطة ثم تسهيل عملية التبادل وتوفير وسائل النقل بين الدول المشتركة والموانئ والخدمات اللوجستية. على نطاق الاستزراع السكي يجب تنمية وتوفير الاستثمارات والمشروعات المشتركة ونقل التجارب خاصة في إنتاج زريعة الأسماك والاستزراع البحري والاستزراع على مياه الأبار للتغلب على شح الأراضي والمياه العذبة، وحماية البيئة من التلوث والاهتمام بالبحث العلمي للاستفادة من الموارد المتاحة وفرص الاستثمار خاصة في الدول ذات التميز في هذا الاتجاه خاصة مصر.

نحو ٢٠% في عام ٢٠٠٦. (سليمان وجابر، ٢٠٠٩). أما على مستوى الدول فنتبين الأهمية النسبية لدول المغرب، وموريتانيا، ومصر في إنتاج الأسماك من المصادر الطبيعية، حيث يمثل إنتاجهم مجتمعين أكثر من ٦٦% من الإنتاج العربي (تلك الأهمية لهذه الدول الثلاث مستقرة منذ الثمانينيات من القرن الماضي). وبإضافة كل من اليمن، وعمان إليهم فإن إنتاج الدول الخمس مجتمعة يتجاوز نحو ٨٠% من الإنتاج السكي للوطن العربي من المصادر الطبيعية. وتشير بيانات جدول ١ إلى تراجع الإنتاج السكي من المصادر الطبيعية في كل من موريتانيا ومصر (وبعض الدول الأخرى ذات الأهمية النسبية الأقل مثل الجزائر، والإمارات، وتونس، والسودان) وهو ما يمثل مشكلة لا بد من علاج أسبابها لأهميتها في إجمالي الإنتاج السكي العربي، فدولة موريتانيا تتعرض مصايدها للصيد الجائر من قبل الشركات الأجنبية إلى جانب عدم توافر امكانيات القيام بأعمال المراقبة والرصد والتحكم في الإنتاج، أما مصر فهناك عديد من المشاكل التي تواجه مصايدها الطبيعية أهمها سياسة تجفيف البحيرات واختزال مساحتها لصالح الاستزراع النباتي، والصيد الجائر من خلال استخدام شبك غير قانونية، وصيد زريعة الأسماك عند البواغز، واستخدام طرق صيد غير قانونية والتلوث سواء لمياه نهر النيل والبحيرات وحتى شواطئ البحرين الأحمر والمتوسط. (عامر، ٢٠١٥).

وبالرغم من أن إجمالي إنتاج الدول العربية للأسماك من المصادر الطبيعية لا يمثل سوى ٣% فقط من نظيرة العالمي، إلا أن معدل النمو فيه يفوق نظيرة عالميا بحوالي ١١ ضعف (جدول ١). وهو مؤشر جيد لتنمية الإنتاج السكي من المصادر الطبيعية مما يتطلب ضرورة إعداد خريطة استثمارية لقيام مشروعات وشركات سمكية عربية تحل محل الشركات الأجنبية خاصة في موريتانيا واليمن والمغرب، لما تتمتع به الموارد المائية الطبيعية بهذه الدول من مخزون سمكي (أماكن التقاء البحار بالمحيطات والتي يتزايد فيها مغذيات الأسماك ووفرتها). فضلا من أنه يتم استغلال تلك المصايد بواسطة أساطيل صيد أجنبية، وغالبا لا يسجل إنتاجها في إحصاءات الإنتاج للدول العربية ويسجل للدول المالكة لهذه الأساطيل ويعاد تصديره للدول العربية.

وبالنسبة للإنتاج العربي من الاستزراع السكي يتبين أن إنتاج مصر يمثل نحو ٩٤% من إنتاج الدول العربية من الاستزراع السكي وهذا الإنتاج هو الذي يضع مصر في مرتبة متقدمة في إنتاج الأسماك بين الدول العربية، وليس إنتاجها من المصادر الطبيعية الذي لا يمثل سوى ١٣% فقط من مجمل إنتاج الوطن العربي. ويلي مصر في الأهمية كل من السعودية، والعراق حيث يمثل إنتاج كل منها نحو ١,٨٩%، ١,٦٨% من إجمالي إنتاج الاستزراع

جدول ١. الأهمية النسبية لمتوسط إنتاج الدول العربية من الأسماك حسب مصادرها ومعدلات النمو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

الاستزراع السمكي		المصادر الطبيعية		
معدل النمو	(%) للإنتاج	معدل النمو	(%) للإنتاج	
١٢,٥	٠,١٤	١٤,٢٤	٤٠,٤٢	المغرب
٥,٤٦	٩٤,١٥	(٢,٥)	١٢,٩٥	مصر
صفر	صفر	(١١,٣١)	١٣,١٤	موريتانيا
م.غ	٠,٠١	١٥,٥٦	٧,١٣	اليمن
٤٩,٩٥	٠,٠٢	١٤,٠٣	٦,٦٣	عمان
(١,١٥)	٠,٢٢	(٠,٨٤)	٣,٦٦	الجزائر
٣٧,١	٠,٠٥	(٢,١٢)	٢,٦٢	الإمارات
٢٢,٤٥	٠,٨٨	(٣,٨٤)	٣,٣٦	تونس
(٠,٥)	٠,١٨	(٣٠,٨)	٣,٧٦	السودان
٢٦,٦٢	١,٨٩	٥,٦٣	٢,٤٤	السعودية
صفر	صفر	٩,٥٤	١,٢	ليبيا
صفر	صفر	م.غ	١,٠٧	الصومال
(٧,١)	١,٦٨	٣٤,٢٦	١,٦٦	العراق
صفر	صفر	٢٢,٩	٠,٦٢	البحرين
٢٦,٩٧	٠,٥٤	(٩,٨)	٠,١٩	سوريا
(٢,٨٦)	٠,٠٣	٧,١١	٠,١٥	الكويت
صفر	٠,١٢	صفر	٠,١٤	لبنان
٢,١٥	٠,٠٥	١١,٣٦	٠,٠٢	الأردن
٥,٥٦	١٠٠	٥,٧٧	١٠٠	إجمالي إنتاج الوطن العربي
-	١,٢٢	-	٢,٩٨	(%) للدول العربية من العالم
٨,٣١	-	٠,٥٣	-	معدل النمو عالميا

• متوسط إنتاج الدول العربية من الأسماك للفترة ٢٠١٣-٢٠١١ = ٤٠٨٢ ألف طن (٢٩١٥,١٣ ألف طن مصادر طبيعية، ١١٦٦,٥٧ استزراع سمكي)

• تشير الأرقام بين الأقواس إلى قيم سالبة، غ. م تعنى غير متاح

• المصدر جمعت وحسبت من:

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (٢٠١٤). الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، المجلد (٨)

الصومال ذات فائض ولكن متوسط نصيب الفرد منها من الأسماك أقل من المتوسط العالمي، بينما دول مثل موريتانيا وعمان والمغرب بالرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الأسماك فيها إلا أنه لا يعبر عن ارتفاع الاستهلاك البشري من الأسماك حيث تشير احصاءات (FAO, 2012) إلى أن نسب الأسماك التي لا تستخدم في الاستهلاك البشري في هذه الدول يصل نحو ٢٨-٤٠% في المغرب، نحو ٤٣% في موريتانيا، وحوالي ٨٠% في عمان، وترتفع هذه النسبة إلى نحو ٦٣% في اليمن. وعلى الجانب الآخر فإن الدول ذات العجز مثل الإمارات، ومصر، وتونس تعد من أعلى الدول العربية من حيث متوسط الاستهلاك للفرد من الأسماك عام ٢٠١٣. والخلاصة يتبين مدى عجز الدول العربية في استغلال مواردها السمكية لتحسين مستوى النمط الغذائي وتوفير البروتين الحيواني لسكانها، فضلا عن انخفاض متوسط نصيب الفرد إلى ما دون الكيلو جرام الواحد رغم توافر موارد سمكية بها مثل اليمن، وجيبوتي، والتي يتم استغلالها بواسطة شركات أجنبية، مما يؤكد على ضرورة التعاون العربي في هذا المجال لتوفير مستوى مناسب من استهلاك الأسماك بالإضافة إلى مواجهة الطلب المستقبلي المتزايد.

السياسات التجارية للدول العربية

اتخذت الدول العربية منذ الخمسينيات عدة تدابير لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي فيما بينها حيث تم إنشاء المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية في عام ١٩٥٠، وإبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بينها في عام ١٩٥٣، وإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧، إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧، إعلان السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام ١٩٨١، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٨، إعلان البدء في إنشاء الإتحاد الجمركي العربي في عام ٢٠٠٩. وتعتبر اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي استكمل تنفيذها في عام ٢٠٠٥ من أهم اتفاقيات التكامل العربي، وقد جرى تطبيق جميع بنودها والالتزام بها بالرغم من بعض العراقيل غير الجمركية على بعض السلع ولاسيما الزراعية. (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، ٢٠١٣).

وقد بُنيت عدة جهود لإتمام التكامل التجاري العربي على المستوى الإقليمي مثل اتفاقية أغادير ٢٠٠٤ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٧ بين مصر والمغرب والأردن وتونس بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء الأربع وفقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (GATT) وحسب آليات اتفاقية الشراكة الأوروبية-متوسطية.

استهلاك الأسماك في الوطن العربي

بلغ إجمالي سكان الوطن العربي نحو ٣٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٣ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٤) وقرر معدل الزيادة السنوية بحوالي ٢,٤٨% ويتجاوز سكان ثمان دول ٨١,٣% من إجمالي تلك الدول وهي: مصر، الجزائر، السودان (شمال وجنوب)، العراق، المغرب، السعودية، سوريا، اليمن بأهمية نسبية قدرت بحوالي ٢٢,٢٣%، ١٠,٠٦%، ٩,٥%، ٩,٣١%، ٨,٦٦%، ٧,٨%، ٧,٠١%، ٦,٦٣% على الترتيب. بينما الثلاث عشر دول المتبقية لا يمثل سكانها سوى ١٨,٧% أقلها جيبوتي ٠,٢٤%، البحرين ٠,٣٥%، قطر ٠,٥٢% من إجمالي سكان الوطن العربي لعام ٢٠١٣.

هذا العدد السكاني ينتظر من الموارد السمكية العربية أن تلعب دورا حيويا في إمداده بالبروتين الحيواني رخيص الثمن، والاستفادة من مميزات الأسماك كمصدر للبروتين باستثمارات أقل واستجابة سريعة خاصة مع زيادة الطلب الناتج من الزيادة السكانية، والتي تدفع إلى زيادة الطلب على الأسماك الطازجة المفضلة كمصدر غذائي لدى المستهلك، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع البديلة ولاسيما اللحوم الحمراء والدواجن، وكذلك تزايد الوعي الغذائي والصحي. هذا إلى جانب الطلب المتزايد للاستخدامات غير البشرية مثل مسحوق السمك كأعلاف حيوانية وداجنة مما ساعد على زيادة الطلب على الأسماك.

ويتضح من جدول ٢ أن متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي في عام ٢٠١٣ بلغ حوالي ١١,١٩ كجم/سنة، وهو منخفض مقارنة بالموصى به كحد وقائي والمقدر عالميا بحوالي ١٣,١٧٦ كجم/فرد في السنة (السريتي، ٢٠٠٧)، كما أنه أقل من المتوسط العالمي والمقدر بحوالي ١٨,٩ كجم/فرد في السنة (FAO, 2012). وعلى مستوى الدول تبين وجود تفاوت كبير فيما بينها، هذا ناهيك عن التفاوت الجغرافي داخل كل دولة، حيث يزيد متوسط نصيب الفرد في مناطق السواحل، ويقف كلما ابتعدنا عنها ويعزى ذلك لتغير الثقافة الغذائية بين سكان المناطق المختلفة في الوطن العربي، كما أن ارتفاع الطلب الخارجي على أصناف الأسماك المتميزة يرفع أسعارها بما لا يتناسب مع مستويات قطاعات عريضة من المستهلكين المحليين.

ويتضح من جدول ٢ أن الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك. أولها دول ذات فائض وهي: المغرب، موريتانيا، اليمن، البحرين، الصومال، عمان. والمجموعة الثانية دول ذات اكتفاء ذاتي أكبر من ٥٠% وأقل من ١٠٠% (ذات عجز يتراوح بين ٠,٤% و ٣٥%)، أما المجموعة الثالثة فإن العجز فيها يفوق ٥٠% (أي اكتفاء ذاتي أقل من ٥٠%). واللافت للنظر عدم ارتباط متوسط نصيب الفرد من الأسماك بنسبة الاكتفاء الذاتي، فدول مثل اليمن، البحرين،

جدول ٢. نسبة الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد وعدد السكان بدول الوطن العربي لعام ٢٠١٣

مجموعات الدول	الدول	عدد السكان (بالآلاف نسمة)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)
	المغرب	٣٢٩٥٠	١٤٥,٤	٢٦,٠١
	موريتانيا	٣٤٢٦,٢٢	١٢٨	١٤٦,٤٣
	دول ذات نسبة اكتفاء ذاتي أكبر اليمن	٢٥٢٣٧	١٠٣	٠,٠٢
	البحرين	١٣٣٩,٢٩	٣٣٣	٢,٧٦
	الصومال	١٣٣٨,٥٧	١٠٨	٢,٠٨
	عمان	٣٨٥٥,٢٠	١٦٨	٣٢,١١
	تونس	١٠٨٦٠,٥٦	٨٤,٨	١٣,٤٤
	الجزائر	٣٨٢٩٧	٨١,٧	٣,٣٣
	جيبوتي	٩٢٧,٠٦	٦٥	٠,٤٣
	السودان	٣٦١٣٧	٩٩,٦	٢,٤٧
	العراق	٣٥٤٣٨	٦٤,٤	٣,٦٣
	قطر	٢٠٠٣,٧	٧٦,٧	٧,٨٣
	ليبيا	٦٥٩٩,٣٠	٧٦,١	٩,٥٢
	مصر	٨٤٦٠٠	٨٧,٨	١٨,٥١
	الأردن	٦٥٣٠	٧,٢	٢,٧٩
	الإمارات	٨٤٥٨,٠٥	٣٠,٢	٢٨,٦١
	السعودية	٢٩٨٨٩,٧٦	٣٧	٨,١٣
	دول ذات نسبة اكتفاء ذاتي أقل سوريا	٢٦٦٩٧,٢٤	٢١	١,٢١
	فلسطين	٤٤٢٠,٥٥	٤٢,٨	١,٢٩
	الكويت	٤٣٧٩,٩٢	١٦,٨	٦,٤٨
	لبنان	٥٠٤٢,٤٣	٢٦,٩	٧,٥٢
	الوطن العربي	٣٨٠٤٧٦,٨٦	١٠١,٥٣	١١,١٩

المصدر: جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٤). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (٣٤). الخرطوم. متاح على الموقع الإلكتروني. <http://www.aoad.org/statbook34.htm>

الاتصالات. ولكن هذه الإصلاحات ما زالت دون المستوى المطلوب الذي يؤهلها للاستفادة من تحرير التجارة. (الخالدي، ٢٠١١).

وعلى الرغم من تلك السياسات المحفزة للتجارة البينية العربية، إلا أن عوائق التجارة أعاققت تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. فعلى الرغم من تخفيض متوسط التعريفات الجمركية والتي غطت غالبية السلع إلا

كما أطلق مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الجمركي رسميا في يناير ٢٠٠٣، ثم السوق الخليجية المشتركة في ٢٠٠٨.

كما قامت الدول العربية بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، حيث قامت بتطبيق إصلاحات عدة منها تطبيق إجراءات تسهيل التجارة وتشمل: الممارسات التجارية، والنقل، والبنية التحتية، والجمارك، ودور المصارف وشركات التأمين، وتحسين توفير المعلومات التجارية، وتطبيق تكنولوجيا

أما على مستوى الدول العربية منفردة فهناك فوائض تصديرية من الأسماك ومنتجاتها في بعض الدول العربية وعجزا وفرصا استثمارية كبيرة في أخرى، وهذا ما يمكن أن يدعم ويشجع قيام التجارة البينية التي سوف ترفع من معدلات الاستهلاك الفعلي من الأسماك على المستوى العربي. وبالرغم من ذلك تبين انخفاض متوسط نصيب قيمة صادرات الأسماك للوطن العربي بنسبة لا تتعدى ١٠% من إجمالي قيمة صادرات الأسماك للعالم، بمتوسط بلغ نحو ٦,٩% خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣. هذا ولا تتجاوز نسبة واردات الأسماك من الدول العربية عن ٢٢% من إجمالي قيمة واردات الدول العربية من العالم، بمتوسط قدرة ١٥,٤% خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣ (جدول ٣).

وقبل أن نتناول التجارة البينية العربية في الأسماك على مستوى الدول، يجب التنويه أنه من سمات التجارة السمكية العربية أن المنتجات العربية يتم تبادلها بين الدول العربية من خلال وسيط أوروبي وليس مباشرة بين المصدرين والمستوردين العرب وهذا يعني أمرين، الأول: أن السوق الأوروبية (مجموعة دول الاتحاد الأوروبي) تعتبر - وكما يقال - السوق التقليدية للأسماك العربية. الثاني: أن هناك تبادل تجاري في الأسماك بين الدول العربية ولكن يتم بشكل غير مباشر عن طريق طرف أجنبي ثالث لأسباب مختلفة عاقت وتوق تحقيق تبادل مباشر (برانية، ٢٠١٠).

الدول العربية المصدرة للأسماك

تعد المغرب في مقدمة الدول العربية المصدرة للأسماك للعالم يليها موريتانيا وتونس واليمن وعمان بنسب بلغت حوالي ٦٦,١٠%، ٩,٠٢%، ٧,٨٧%، ٦,٥٩%، ٤,٨٧% من إجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من الأسماك للعالم، وذلك كمتوسط الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٣ (جدول ٤). وتشكل نسبة مساهمة تلك الدول الخمس حوالي ٩٤% من إجمالي صادرات الوطن العربي من الأسماك للعالم. فرغم أن صادرات المغرب تمثل حوالي ٦٦,١% من صادرات الوطن العربي إلا أن صادراتها للوطن العربي لا تمثل سوى ٢,٤٦% من صادرات الوطن العربي للدول العربية، ويسبقها اليمن التي تمثل أكثر الدول تصديرا للوطن العربي منذ عام ٢٠٠٢، يليها عمان (جدول ٥).

أما أنواع الأسماك المصدرة فتتخصص في أربعة أنواع هي: القشريات والرخويات (كود ٠٣٦) في المرتبة الأولى وتقوم بتصديرها كل من المغرب، وتونس، واليمن وعمان، وأخيرا البحرين، وقد زادت صادرات كل من عمان وموريتانيا من هذا النوع منذ عام ٢٠٠٩ (جدول ١٢). أما الأسماك الحية والطازجة والمبردة (كود ٠٣٤١)

أنها مازالت مرتفعة وتطبق على نطاق واسع بين الدول وكثير من السلع. بالإضافة إلى نقص المعايير الموحدة والقياسية للأسماك والمنتجات السمكية والتي تعمل ضد تدفق التجارة والاستثمارات وضد إقامة سوق مشترك. فضلا عن قلة الشحن المنتظم ومرافق الشحن الجوي، وعدم كفاءة النقل من السواحل إلى المناطق الداخلية. هذا ويعتبر ارتفاع العوائق غير التعريفية ذات التأثير المعنوي على المنطقة العربية مثل المعايير الفنية، ومعايير صحة الإنسان وصحة الحيوان، هذا بالإضافة إلى البيروقراطية السائدة والتي تعمل ضد التجارة الدولية والإقليمية على حد سواء (Saidi, 2014)

التجارة البينية العربية للأسماك

بلغت نسبة التجارة البينية العربية من الأسماك حوالي ١٣% من إجمالي التجارة الخارجية في عام ٢٠١١ (الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك، الامانة العامة، ٢٠١٣). وقد بدأت التجارة الخارجية (صادرات + واردات) من الأسماك للدول العربية مع دول العالم في الارتفاع منذ عام ١٩٩٣. حيث بلغ معدل النمو في قيمة صادرات الدول العربية من الأسماك للعالم نحو ٧,٦%، بينما بلغ معدل النمو لقيمة وارداتها من نفس السلعة نحو ١٠% من إجمالي الواردات لدول العالم، وذلك خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣. في حين بدأ معدل النمو في التجارة البينية العربية للأسماك بالازدياد منذ عام ١٩٩٦، وقد أخذ هذا المعدل في الارتفاع الملحوظ منذ عام ١٩٩٩ حيث بلغ معدل النمو في التجارة البينية العربية للأسماك (صادرات + واردات) نحو ١٤,٢% خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٣، حيث شكل خلالها معدل النمو في الصادرات نحو ٣٦,٣%، ومعدل نمو الواردات نحو ٩,٩%. وبذلك يتضح أن الأسماك تحقق فائضا تصديريا كبيرا على مستوى الوطن العربي (جدول ٣).

وبالرغم من ضآلة التجارة البينية في الأسماك وزيادة معدل نموها فإن اتساع تجارة الأسماك بين الدول العربية وخاصة دول شمال أفريقيا المطلّة على البحر المتوسط يرجع إلى عدة عوامل وهي زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل الفردية وارتفاع مستوى المعيشة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأسماك ومنتجاتها، بالإضافة إلى زيادة الوعي الصحي، وكثرة القوة العاملة من النساء، وانتشار أسواق السوبر ماركت والهايبر ماركت one stop shopping، كما لعبت السياحة دوراً هاماً في تشجيع وتنمية سوق الأسماك في المنطقة، فارتفع مستوى استهلاك المأكولات البحرية في بعض الدول (مصر، المغرب، تونس) يرتبط بطريقة مباشرة بالسياح (Nsour, 2010).

جدول ٣. نصيب واردات وصادرات الأسماك للوطن العربي بالنسبة للعالم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣

قيمة واردات الدول العربية للأسماك من العالم (١)	قيمة واردات الدول العربية للأسماك من الوطن العربي (٢)	قيمة واردات الدول العربية للأسماك من العالم (٣)	قيمة واردات الدول العربية للأسماك من الوطن العربي (٤)	قيمة صادرات الدول العربية للأسماك إلى العالم (١)	قيمة صادرات الدول العربية للأسماك إلى الوطن العربي (٢)	قيمة صادرات الدول العربية للأسماك من العالم (٣)	نصيب قيمة صادرات الأسماك من الوطن العربي بالنسبة للعالم (٤)
بالآلاف دولار	بالآلاف دولار	بالآلاف دولار	(%)	بالآلاف دولار	بالآلاف دولار	بالآلاف دولار	(%)
٤٣٦٦٤١,٣	٧١٠١٠,٦٧	١٦,٣	١٩٩٩	٨٩٥٩٩٤,٦٣٨	٢٣٨٣,٠٠١	٠,٣	
٤٨٤٩٧٨,٠٧	٧٣٦٨٤,٢١	١٥,٢	٢٠٠٠	١٢١٥٦١٩,٨٦	٢٨٤٣١,١٢١	٢,٣	
٥٢٩٥٩٩,٧٨	٩١٥٢٣,٤٨	١٧,٣	٢٠٠١	١١٤٧٤٩٨,٧٢	٢٩٥٧٣,٢٥٧	٢,٦	
٥٠٩٨٢٦,٤٧	٩٩٥٠٧,٩١	١٩,٥	٢٠٠٢	١٣١٠٣٨٤,٥٦	٣١٧٠٣,١١	٢,٤	
٦٥٩١٧٩,٩٦	١٢٧٦٠١,٧	١٩,٤	٢٠٠٣	١٣١٧٨٤٥,٨١	٢٣٩٨٥,٢٩٢	١,٨	
٦٩٢٣٢٧,١٢	١٥٠٤٦٩,٧	٢١,٧	٢٠٠٤	١٣٦٤٣٨٩,٣٢	٩٠٧٨١,١٠٥	٦,٧	
٧١٧٧٦٢,٨٣	١٤٨٤٧٤,٩	٢٠,٧	٢٠٠٥	١٦٧١٤٩٥,٢٥	١٢٣٣٧٢,٢٦	٧,٤	
١٠٠٦٩٧٧,٢	١٥٨٩٢٩,٥	١٥,٨	٢٠٠٦	١٧٠١٢٨٧,٤٦	١٤٩٦٨٢,٠٢	٨,٨	
١٢٠٠٦١٧,٨	١٥٤٠٨٥,٣	١٢,٨	٢٠٠٧	٢٠٧١٠٢٢,٣	١٥٩٣٨٨,٤٩	٧,٧	
١٤٨٢٨٢٣,٦	١٩٢١٥٨,٢	١٣,٠	٢٠٠٨	٢٣٩٧٥١٠,٩٩	١٦٢٩٢١,٩	٦,٨	
١٥٤٥١٣٧,٥	٢٢٢٩٩٢	١٤,٤	٢٠٠٩	٢٢١٣٨٤٤,١٢	١٦٧٣٠٣,٣٣	٨,١٠	
١٩٠٤٨٠٦,٤	٢٧٠٣١١,٤	١٤,٢	٢٠١٠	٢٣٢٣٧١١,٥٩	٢٢٥٢٤٢,٢٢	٩,٧	
١٩٩٩٥٢٨,٩	٣١٦١٣٦,٣	١٥,٨	٢٠١١	٢٦١٠٥١٠,٠٦	٢٤٤٤١٦,٩٥	٩,٤	
٢١٠٥٣٣٥,٢	٢٧٢٢٢٦,٥	١٢,٩	٢٠١٢	٢٧٩٧٣٢٠,١	٢٠٧٦٨٠,٨٧	٧,٤	
١٦٢٦١٨٦,٢	٢٩١٥٧١	١٦,٠	٢٠١٣	٢٦٨٨٥٥٥,٠٢	٢٤٦٧٩٢,٦٩	٩,٢	
١٧١٠١٧٢٨	٢٦٤٠٦٨٢,٨	-	المجموع	٢٧٧٢٦٩٩٠	١٩٠٢٦٥٧,٦	-	
١١٤٠١١٥,٢	١٧٦٠٤٥,٥٢	١٥,٤	المتوسط	١٨٤٨٤٦٦	١٢٦٨٤٣,٨٤	٦,٩	
١٠,٠	٩,٩	-	معدل النمو السنوي المركب (٤) (cagr)	٧,٦	٣٦,٣	-	

(1) World Integrated Trade Solution (WITS) <http://wits.worldbank.org/WITS/Restricted/Login.aspx> .

(2) UN comtrade (United Nation Commodity Trade Statistics Database). Available at:
<http://comtrade.un.org/db/dqQuickQuery.aspx>

(٣) النسبة المئوية بقسمة العمود (٢) على العمود (١) والضرب في ١٠٠

(٤) معدل النمو السنوي المركب = (القيمة النهائية/القيمة الأولية)^(١/عدد السنوات) - ١) × ١٠٠

جدول ٤. الأهمية النسبية لقيمة صادرات الدول العربية من الأسماك للعالم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)

الجزائر	البحرين	مصر	الكويت	لبنان	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	تونس	الإمارات	اليمن	العربية
٠,٣٦	٠,٦٠	٠,١٢	٠,٣٩	٠,٠١	٤,٧٢	٧٧,٧٨	٤,٣٦	٠,١٥	٠,٨٥	٧,٧٩	٠,٩٠	١,٧٣	٢٠٠١-١٩٩٩
٠,٥١	٠,٩٤	٠,٢٢	٠,١٨	٠,٠٤	٧,٨٠	٦٧,٠٤	٤,٦٧	٠,١٤	١,٦١	٨,١٥	١,٥٧	٦,٩٥	٢٠٠٤-٢٠٠٢
٠,٦٣	٠,٧٦	٠,٢٢	٠,٠٩	٠,١٠	٥,٧٥	٦٤,٧١	٥,٤٣	٠,١١	٢,٨٠	٩,٣٩	٢,٢٨	٧,٦١	٢٠٠٧-٢٠٠٥
٠,٤٠	٠,٧١	٠,٥٨	٠,٠٦	٠,١٩	٩,٨٢	٦٣,٤٤	٤,٢٣	٠,٠٣	٣,١١	٧,١٩	١,٦٣	٨,٤٨	٢٠١٠-٢٠٠٨
٠,٢٢	٠,٩٩	٠,٨٢	٠,٠١	٠,١٠	١٧,٠٢	٥٧,٥٤	٥,٦٥	٠,٠١	١,٩٢	٦,٨٤	٠,٦١	٨,١٨	٢٠١٣-٢٠١١
٠,٤٣	٠,٨٠	٠,٣٩	٠,١٥	٠,٠٩	٩,٠٢	٦٦,١٠	٤,٨٧	٠,٠٩	٢,٠٦	٧,٨٧	١,٤٠	٦,٥٩	متوسط الفترة ٢٠١٣-١٩٩٩

حسبت باستخدام بيانات World integrated Trade Solutions (WITS) والمتحصل عليها من الموقع الإلكتروني.
<https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Restricted/Login.aspx>

جدول ٥. الأهمية النسبية لقيمة صادرات الدول العربية إلى الوطن العربي من إجمالي صادرات الأسماك خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)

الجزائر	البحرين	مصر	الكويت	لبنان	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	تونس	الإمارات	اليمن	العربية
٠,٠١	٠,٢٦	٠,٠٦	٠,١٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٣٢	٢,٠٧	٠,١٥	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,١٧	٠,٨٧	٢٠٠١-١٩٩٩
٠,٠٣	٠,٤٠	٠,١٢	٠,١٣	٠,٠١	٠,٠٠	٢,٢١	١,٢٠	٠,١٤	٠,١٥	٠,٠٥	٠,٣٠	٣,٥٨	٢٠٠٤-٢٠٠٢
٠,٠٢	٠,٣٠	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٠	٢,٦٤	١,٧٧	٠,١١	٠,٨٢	٠,١٥	٠,٥٨	٣,٩٣	٢٠٠٧-٢٠٠٥
٠,٠٣	٠,٤٠	٠,٢٥	٠,٠٦	٠,١٥	٠,٠٤	٢,٩٠	١,٩٨	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٣٠	٠,٥٢	٤,٣٩	٢٠١٠-٢٠٠٨
٠,٠٤	٠,٣٧	٠,٤٧	٠,٠١	٠,٠٤	٠,١٢	٢,٢٦	٢,٤٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٥٥	٠,١٧	٤,٩١	٢٠١٣-٢٠١١
٠,٠٣	٠,٣٥	٠,٢٠	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٣	٢,٤٦	١,٨٩	٠,٠٩	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٣٥	٣,٥٣	متوسط الفترة ٢٠١٣-١٩٩٩

حسبت باستخدام بيانات World integrated Trade Solutions (WITS) والمتحصل عليها من الموقع الإلكتروني.
<https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Restricted/Login.aspx>

بدراسة الطلب على تلك الأنواع وتقييم الجدوى الاقتصادية من الاستثمار في تلك الأنواع.

الدول العربية المستوردة للأسماك

تعد مصر والسعودية والإمارات في مقدمة الدول العربية المستوردة للأسماك من العالم بنسب بلغت حوالي ٢٣,٢%، ٢٢,٦%، ١٧,١% من إجمالي واردات الدول العربية من الأسماك من العالم على الترتيب كمتوسط الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣). وتأتي بعد ذلك واردات كل من لبنان والمغرب والأردن وتونس بنسب بلغت حوالي ٧,٢٤%، ٤,٩٢%، ٤,٦٨%، ٤,٠٥% على الترتيب (جدول ٦). كما تعد السعودية من الدول العربية الأكثر استيراداً للأسماك من الوطن العربي حيث تصل نسبة استيرادها نحو ١٠,٤% كمتوسط للفترة (١٩٩٩-٢٠١٣).

فتقوم بتصديرها كل من المغرب، اليمن، عمان، تونس، موريتانيا. كما تحتل المغرب المرتبة الأولى بين الدول العربية في تصدير الأسماك والمحار المعد والمحفوظ (كود ٠٣٧) فبلغت قيمة صادراتها ٦٩٤ مليون دولار تقريباً كمتوسط عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث تمتاز بوجود صناعة وإعداد وحفظ الأسماك. يليها بمراحل تونس، اليمن، عمان. أما النوع الأخير من الأسماك والتي تقوم بتصديره كل من موريتانيا، والمغرب، وعمان، واليمن فهو الأسماك المجمدة فيما عدا الفيلية (كود ٠٣٤٢). في حين يتضائل تصدير الدول العربية لثلاث أنواع من الأسماك هي: الفيلية المجمدة (كود ٠٣٤٤)، الفيلية الطازج أو المبرد (كود ٠٣٤٥)، والأسماك المجففة والمملحة والمدخنة (كود ٠٣٥) مما يعكس انخفاض صناعة وتجهيز الأسماك في الوطن العربي مما يتطلب معه الاهتمام

جدول ٦. الأهمية النسبية لقيمة واردات الدول العربية من الأسماك من العالم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)

الجزائر	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن	العربية	المتحدة
٠,٢٤	١٧,٩٠	٢,٩٨	٢,٩٦	٢٣,٥٤	١,١٧	١,٢٧	١,٦٧	٠,٠٠	٩,٥٢	٢,٧٢	٤,٣٩	٢٧,٣٢	٠,٨٥	٣,٠٣	٢٠٠١-١٩٩٩	
٠,٧٧	٢٠,٩٥	٤,٤٩	٣,٤٩	٢٢,٩١	١,١٢	٦,٥٦	٣,٣٧	٠,٠١	٧,٥٩	٢,٦٤	٤,٤٦	١٦,٦٠	١,٣١	٢,٦٢	٢٠٠٤-٢٠٠٢	
٠,٨٣	٢٠,٢٦	٤,٨٢	٣,٥٠	٢٢,٥٤	١,٩٠	٢,١٤	٥,٥٠	٠,٠١	٦,٤٧	٤,٦٢	٤,٦٩	١٧,٦٤	٠,٩٦	٢,٧٦	٢٠٠٧-٢٠٠٥	
٠,٦٨	١٩,٠٥	٤,١٤	٣,٤٩	١٥,٣٠	٢,٠٣	٢,٠١	٦,٣٦	٠,٠٣	٥,٩٧	١,٦١	٤,٨٢	٢٧,٠٠	٠,٩٧	٣,٢١	٢٠١٠-٢٠٠٨	
١,١٢	٧,٣٧	٣,٨٠	٠,٠٠	٢٨,٧٣	٢,٣٤	٢,٥٣	٧,٦٨	٠,٠٤	٦,٦٥	٢,٢٧	٥,٠٥	٢٧,٣٩	١,٣٢	٣,٦٢	٢٠١٣-٢٠١١	
٠,٧٣	١٧,١١	٤,٠٥	٢,٦٩	٢٢,٦٠	١,٧١	٢,٩٠	٤,٩٢	٠,٠٢	٧,٢٤	٢,٧٧	٤,٦٨	٢٣,١٩	١,٠٨	٣,٠٥	متوسط الفترة ٢٠١٣-١٩٩٩	

حسبت باستخدام بيانات (WITS) World integrated Trade Solutions والمتحصل عليها من الموقع الإلكتروني.
<https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Restricted/Login.aspx>

من الأسماك الكاملة والقشريات والمجمدة لكل من السعودية ومصر للاستفادة من قرب المسافات وسهولة النقل من المغرب وموريتانيا لمصر، ومن اليمن للسعودية ومصر.

الميزة النسبية للأسماك للدول العربية

يهتم هذا الجزء بحساب الميزة النسبية لتجارة الدول العربية من الأسماك (صادرات وواردات) من خلال تقسيمها إلى سوقين هما: السوق الأول يمثل دول العالم مجتمعة أما السوق الثاني فيمثل الوطن العربي.

الميزة النسبية لصادرات الأسماك من الدول العربية للعالم

يتبين من جدول ٨ أن هناك عدد من الدول العربية لها ميزة نسبية في صادرات الأسماك للعالم هي موريتانيا يليها اليمن والمغرب، وعمان، وتونس. بينما فقدت كلا من البحرين والجزائر الميزة النسبية لصادرات الأسماك خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

الميزة النسبية للصادرات البينية من الأسماك بالوطن العربي

تشير بيانات جدول ٩ إلى أن الدول العربية التي لها ميزة نسبية في صادرات الأسماك للوطن العربي هي موريتانيا يليها اليمن، والمغرب، وعمان مع ملاحظة ارتفاع قيمة مؤشر الميزة النسبية لصادرات الأسماك لتلك الدول العربية عن صادراتها للعالم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣). وقد يرجع ذلك إلى أنه منذ عام ١٩٩٩ الغيت إتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي (برانية، ٢٠١٠)، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الأسماك في

بليها الإمارات، ومصر، ولبنان، وسوريا، والأردن بنسب ٢,٢%، ١,٩%، ١,٥%، ١,٥%، ١,٤% على الترتيب (جدول ٧).

ويجب التنويه إلى أن معظم الواردات المصرية من الأسماك منخفضة القيمة نسبياً لسد احتياجات المستهلكين ذوي القوة الشرائية المنخفضة، على عكس السعودية فإن معظم وارداتها توجه لسد احتياجات الوافدين والمجموعات ذات الدخل المرتفع من الأسماك والمنتجات مرتفعة القيمة (برانية، ٢٠١٠).

وبالنسبة لأنواع الأسماك التي تستوردها الدول سابقة الذكر تنحصر في أربع أصناف أساسية وهي: الأسماك الكاملة الحية طازجة/مبردة (كود ٠٣٤١) وتقوم باستيرادها كل من السعودية ولبنان والإمارات على الترتيب. النوع الثاني وهي الأسماك المجمدة فيما عدا القليلة (كود ٠٣٤٢) تستورده كل من مصر والسعودية وتونس ولبنان. النوع الثالث، القشريات والرخويات (كود ٠٣٦) تقوم باستيراده الإمارات في المرتبة الأولى حيث تستحوذ الواردات من القشريات على ٤٠% من إجمالي الواردات الإماراتية من الأسماك (وكالة أنباء الإمارات، ٢٠١٥) يليها مصر والسعودية ولبنان. أما النوع الرابع فهو المحار المعد والمحفوظ (كود ٠٣٧). يقوم باستيراده في المرتبة الأولى السعودية يليها مصر والإمارات ولبنان (جدول ١٣).

مما سبق يتبين توافق أنواع الأسماك المصدرة من المغرب وموريتانيا مع أنواع الأسماك المستوردة من مصر. فتقوم المغرب بتصدير القشريات والرخويات (كود ٠٣٦) والمحار المعد والمحفوظ (كود ٠٣٧)، بينما تقوم موريتانيا بتصدير الأسماك المجمدة (كود ٠٣٤٢) والقشريات والرخويات (كود ٠٣٦) وهي الأصناف التي تقوم مصر باستيرادها. كما يمكن توجيه صادرات اليمن

التنافسي للسلع، أي أن تقوم الدولة بتصدير السلع التي لها ميزة نسبية في صادرات السلعة إلى الدول التي يكون لها ميزة نسبية في واردات تلك السلعة.

ويستخدم مؤشر التكامل التجاري

Trade Complementarity Index (TCI) لمعرفة

درجة تكامل صادرات بلد معين مع احتياجات بلد آخر أو وارداته. تتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و ١٠٠، فكلما زادت قيمة المؤشر أو اقتربت من بين صفر و ١٠٠ دل ذلك على ارتفاع درجة التوافق التجاري بين صادرات الدولة B و واردات الدولة A، مما يعنى زيادة احتمال تحويل التجارة بينهما بحيث تحل الدولة A وارداتها من الدولة B محل وارداتها من العالم الخارجى. لقد تم استخدام هذا المؤشر بين الدول التي لها ميزة نسبية لصادرات الأسماك للوطن العربى وهي: المغرب، وموريتانيا، واليمن، وعمان، والبحرين، والدول التي لها ميزة نسبية لواردات الأسماك من الوطن العربى وهي مصر، والسعودية، ولبنان، وتونس، والإمارات حتى يمكن الاستفادة من الوضع التنافسي للأسماك فى تلك الدول. يشير جدول ١٤ إلى أن ارتفاع مؤشر التكامل التجاري لتجارة الأسماك بين الدول المصدرة والدول المستوردة فى الوطن العربى فيما عدا دولة موريتانيا حيث تراوح هذا المؤشر بين ٥٠ و ٥٦ تقريبا بمعنى أن التكامل بين موريتانيا كدولة مصدرة ودول مصر ولبنان والسعودية وتونس والإمارات كدول مستوردة للأسماك ضعيف وقد يرجع ذلك إلى سيطرة الأساطيل الأجنبية على قطاع الصيد، فالسفن الأجنبية العاملة في مجال الصيد في المياه الإقليمية الموريتانية، قد بلغ عددها عام ٢٠١١ قرابة ٣٤٤ سفينة موزعة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا. وتهتم هذه الشركات بالأنصاف التي يمكن إعطاء قيمة مضافة لها أي تصنيع السمك حيث يوجد ٣٠ مصنعاً لإنتاج دقيق السمك وزيوته يعمل فيها ٣,٠٠٠ أجنبي، وهذا عدد كبير مقارنة مع العاملين في مجال الصيد التقليدي (عبدالله، ٢٠١٥).

ويمكن استنتاج أنه باستغلال الميزة النسبية لكل دولة من الدول العربية سواء كانت ميزة صادرات أو واردات بتوقيع اتفاقيات تجارية مشتركة لتجارة الأسماك خاصة، مع تذليل العقبات مثل الصراعات والتنافس السياسى ونقص الرؤية المشتركة مع خلق تسهيلات التجارة trade facilitation لزيادة التجارة البينية العربية للأسماك. كما يمكن قيام مشروعات عربية مشتركة فى إنتاج وتجارة الأسماك بمعنى تفعيل الاستثمار العربى المباشر فى سلعة الأسماك.

الدول العربية، ودخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ فى ٢٠٠٥، واتفاقية اغادير ٢٠٠٤ والتي دخلت حيز التنفيذ فى ٢٠٠٧، والاتحاد الجمركى لمجلس التعاون الخليجى فى ٢٠٠٣، ثم السوق الخليجية المشتركة فى ٢٠٠٨.

الميزة النسبية للواردات الدول العربية من الأسماك من العالم والوطن العربى

يتضح من الجدولين ١٠ و ١١ الميزة النسبية لكل دولة عربية من واردات الأسماك سواء من العالم أو الوطن العربى. وقد لوحظ أنه لم تظهر أي ميزة نسبية لجميع الدول العربية من استيراد الأسماك من العالم فى حين أنه ظهرت تلك الميزة عند استيراد بعض الدول العربية من الوطن العربى وهي: مصر وتونس والسعودية ولبنان وسوريا (نظرا لظروف سوريا السياسية والاقتصادية نتيجة الحرب الدائرة فإنه لم تتوفر أى بيانات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣).

التكامل التجارى بين الدول العربية

تجدد الدعوة دائما لإحياء التكامل الاقتصادى العربى وذلك من خلال إقامة سوق عربية مشتركة لتحتل الدول العربية مكاناً متميزاً لها بجانب التكتلات العالمية. وقد اختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادى، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عنه، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتكامل والتعاون. ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل الاقتصادى ودرجته هل هو جزئى أو كلى، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمى. (وكبيديا، ٢٠١٦)

وعند الأخذ فى الاعتبار تعريف التكامل الاقتصادى على أنه عمل إدارى من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية.

مما سبق يرى الباحثان أنه للسعي وراء تحقيق هذا التكامل، فإنه يجب زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية واتساع حجم السوق العربى أمام المنتجات العربية، وإعطاء الأفضلية للأسواق العربية فى تسويق المنتجات العربية. هذا مع زيادة حجم الاستثمارات العربية المشتركة. من هذا المنطلق فإنه يفضل استخدام الموارد الإنتاجية بشكل أمثل عن طريق الاستفادة من الوضع

جدول ١٠. الميزة النسبية للدول العربية لواردات الأسماك من العالم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)

الجزائر	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن العربية المتحدة
٠,٠٥	٠,١٢	٠,٣٣	٠,٢٤	٠,١٢	٠,٣٦	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,١٥	٠,٢٨	٠,٠٤
٠,٠٥	٠,١٥	٠,٣١	٠,٢٦	٠,١٤	٠,٣٦	٠,٠٠	٠,١٠	٠,٤٦	٠,١٥	٠,٢٥	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,٣٤	٠,٠٥
٠,٠٦	٠,١٧	٠,٣٧	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٤٣	٠,٠١	٠,١٨	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢١	٠,٣١	٠,٣٣	٠,٠٥
٠,٠٩	٠,١٨	٠,٥٥	٠,٣٧	٠,٢٧	٠,٤٨	٠,٠٢	٠,٢٧	٠,١٨	٠,٣٣	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٠٥
٠,٠٩	٠,٢١	٠,٤٦	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٥١	٠,٠٢	٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٣٤	٠,٣٣	٠,٠٠	٠,٣٤	٠,٤١	٠,٠٨

بتطبيق المعادلة رقم (٣) باستخدام بيانات World integrated Trade Solutions (WITS) والمتحصل عليها من الموقع الإلكتروني. <https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Restricted/Login.aspx>

جدول ١١. الميزة النسبية للدول العربية لواردات الأسماك من الوطن العربي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)

الجزائر	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن العربية المتحدة
١,٠٤	٠,٢٤	٠,٦٧	١,٩٣	٠,١٩	٢,٢٠	٠,٨٦	٠,٠٠	٠,١٦	٠,٤٠	١,٩٢	٤,٢٩	٠,٩٠	٠,٨٥	٠,١٥
٠,٢٩	٠,٢٨	١,٨٦	٠,٩٣	٠,٢٤	١,١٤	٠,٠٨	٠,٣٩	٠,٦٥	٠,٣٥	١,٧٥	١,٨٤	١,٨٨	٠,٩٥	٠,٠٧
٠,٥٩	٠,٣٤	٣,٣٩	٠,٨٦	٠,٢٧	١,٣٢	٠,٢٠	٠,١٨	٠,٤١	٠,٥٧	١,٥٨	١,٤٠	١,٦٧	٠,٤٦	٠,١٣
١,٠٧	٠,٢٨	٣,٣٧	٠,٧٨	٠,٠٠	٠,٩٩	٠,٥٨	٠,٢٠	٠,٣٨	٠,٧٧	١,٥٠	١,٤٨	٢,٣٩	٠,٨٣	٠,٠٣
٠,٨٦	٠,٢٩	٢,٣٨	٠,٦٧	٠,٣٤	١,١٣	٠,٦٠	٠,٢٠	٠,٥٠	٠,٥١	١,٣٩	٠,٠٠	٣,٠١	١,١٣	٠,٠٢

بتطبيق المعادلة رقم (٣) باستخدام بيانات World integrated Trade Solutions (WITS) والمتحصل عليها من الموقع الإلكتروني. <https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Restricted/Login.aspx>

جدول ١٣. قيمة واردات الانواع المختلفة من الأسماك وفقا لنظام التصنيف الدولي القياسي للتجارة (STIC) لأهم الدول المستوردة من العالم بالمليون دولار

كود السلعة وفقا لنظام STIC	٠٣٤١	٠٣٤٢	٠٣٤٤	٠٣٤٥	٠٣٥	٠٣٦	٠٣٧	
الدول المستوردة	أصناف السمك	كاملة، حية/ طازجة/ مبردة	مجمدة فيما عدا الفيلية	فيلية مجمدة	فيلية، طازجة/ مبردة	مجففة/ مملحة/ منخنة	القشريات والرخويات وغيرها	أسماك/ المحلز، المعدة/ المحفوظة
	٢٠٠٢-٢٠٠٠	١,٦٢٠	٨١,٧٢١	١,٧٨٩	٠,١٢٠	٠,٠٦٦	٠,٩٥٦	٣٥,٢٦٤
	٢٠٠٥-٢٠٠٣	١,٠٧٠	٧٧,٦٢٥	٠,٧٤١	٠,٠٩٠	٠,٠٢٥	٣,٥٦٤	٣٤,٢٩٦
مصر	٢٠٠٨-٢٠٠٦	١,٠٣٥	١٢٥,٢٥٥	١٧,٧٥٠	١,٨٧٩	٠,٠٩٩	٣٣,٩٧٩	٧١,٠٦٤
	٢٠١١-٢٠٠٩	١,٠٣٨	٢٦٤,٧٠٧	٣٣,٠٥٢	٥,١٧٦	٠,٨٥٣	٨٤,١٨٨	١٠٤,٤٨٥
	٢٠١٣-٢٠١٢	١,٣٩٧	٢٤٥,١٢٠	١٥,١٣٦	١,٠٩٠	٠,٢٧٣	٨٩,٠٧٣	١٩٨,٥٩٧
	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٤٥,٨٣٨	٢٣,٠٤٣	١,٤٩٧	١,١٩٥	١,٧٢٩	٨,٧٥٣	٣٧,٣٣٠
	٢٠٠٥-٢٠٠٣	٦٤,١٤١	٣٠,٩١٥	٢,٠١٦	٥,٥٠٩	٢,٦٦٥	٩,٨٥٩	٤٩,٩٤١
السعودية	٢٠٠٨-٢٠٠٦	٧٢,٢٣٦	٢٦,٤٤٣	٨,٤٨٢	٤,٠٣٥	١,٥٠٠	١١,٤٥٨	٩٩,٦٦١
	٢٠١١-٢٠٠٩	١٢١,١٥٢	٤٧,٠٥٣	١٧,٥٧٢	٤,٣٩١	١,٤٤٤	٢٨,٨٤٢	١١٧,٢٠٤
	٢٠١٣-٢٠١٢	١٦٢,٤٣١	٨٠,١٦٠	٢٣,٢٨١	٣٤,٥٥٩	٢,١٦٣	٧٠,٧٧٦	٢٤٥,٣٢٧
	٢٠٠٢-٢٠٠٠	١٦,١٨٠	٦,٤٣٥	١,٤٤٥	٠,٥٥٣	٠,٢٥٥	٦,١٤٧	١٤,٨٧٢
	٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٥,٢٢٢	٨,٠٢١	٢,٨١١	٠,٧٦٣	٠,١٩٠	٧,٧٩٣	١٥,٩٤٩
لبنان	٢٠٠٨-٢٠٠٦	١٩,٠١٢	٨,٤٤١	٨,٤٥٦	١,١٤٥	٠,١٥٧	٧,٨٩٤	٢٨,٣٤٤
	٢٠١١-٢٠٠٩	٣٥,٨٣٧	٧,٧٢٦	١٣,٩٩٤	١,٤٢٥	٠,١٤٢	١٥,١٨٦	٣٥,٩١٦
	٢٠١٣-٢٠١٢	٤٣,٣١٧	٦,٤٦٩	٩,٢٥٢	٥,١٧٣	٠,٣٠٢	١٦,٢٩٤	٥٥,٢٥١
	٢٠٠٢-٢٠٠٠	١,٦٣٤	١٠,٦٨٣	١,٠٦١	٠,٠٠٠	٠,٤١١	٠,٧٨٢	١,٦٧٩
	٢٠٠٥-٢٠٠٣	٧,٢٥٩	٢٢,٣٦٨	٠,٧٧٨	٠,٠٠٠	١,٥٩٢	١,٢٦٤	١,٢٥٢
تونس	٢٠٠٨-٢٠٠٦	٧,٧٣٩	٣٨,٠٠٣	٠,٣٥٥	٠,٠٠٠	٤,٩٢٨	٣,٧٧١	١,١٥٠
	٢٠١١-٢٠٠٩	١٦,٣١٧	٣٤,٤٨٩	١,١٣١	٠,٠٠٠	٦,٤٩٣	٥,٤٦٤	٤,٧٥٣
	٢٠١٣-٢٠١٢	٢١,٧٦٦	٣١,٤٠١	١,٦٣٣	٠,٠٠٠	٨,٧١٦	٣,٧٦٩	٨,٥٥٤
	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠,٨٠٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٨٨١	٣,٧٠٦	٤٥,٠٥١	١٣,٩٩٢
	٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٤,٨٣٥	٠,٠٠٠	١,٨٨٧	١,١١٧	٤,١٦٤	٦٠,٥٠١	٢١,٨٥٦
الامارات	٢٠٠٨-٢٠٠٦	٣٣,١٧٧	٠,٠٠٠	١٧,٢٨٨	٦,٩٠٠	٥,٢٠١	١٠٩,٦٠٧	٤٠,٠٨٤
	٢٠١١-٢٠٠٩	٣٣,١٧٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٦,٨٦٣	١٤٠,٧٦٠	٥٢,٣٣٦
	٢٠١٣-٢٠١٢	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ

م.غ تعنى بيان غير متاح

حسبت باستخدام بيانات World Integrated Trade Solutions (WITS) والمتحصل عليها من الموقع الإلكتروني <https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Restricted/Login.aspx>

جدول ١٤. مؤشر التكامل التجارى (TCI) بين الدول المصدرة والمستوردة للأسمك فى الوطن العربى

الدول المستوردة					السنوات	الدول المصدرة
الامارات	تونس	لبنان	السعودية	مصر		
٨٧,٢٢	٨٦,٩٩	٨٧,٠٢	٨٦,٩٠	٨٦,٠٧	٢٠٠٢-٢٠٠٠	
٨٦,٧٠	٨٦,٦٥	٨٦,٥٥	٨٦,٤٩	٨٥,٧٩	٢٠٠٥-٢٠٠٣	
٩٤,١٦	٩٣,٧٩	٩٣,٧٣	٩٣,٥٨	٩٣,٤٤	٢٠٠٨-٢٠٠٦	البحرين
٩٧,٧٧	٩٧,١٢	٩٦,٧٢	٩٧,١٩	٩٦,٧٨	٢٠١١-٢٠٠٩	
-----	٩٦,٩٧	٩٦,٧١	٩٧,٢٩	٩٦,٨٣	٢٠١٣-٢٠١٢	
٧٥,٠٦	٧٤,٤٤	٧٥,٤٦	٧٤,٨٤	٧٤,٣٤	٢٠٠٢-٢٠٠٠	
٨٠,٠٨	٨٠,٢٩	٨٠,٦٦	٨٠,١٣	٧٩,٧٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣	
٧٩,٣٧	٧٩,٤٠	٧٩,٨٠	٧٩,١٧	٨٠,٤٢	٢٠٠٨-٢٠٠٦	المغرب
٨١,٩٤	٨٢,١٩	٨٢,٤٠	٨١,٩٦	٨٣,١٢	٢٠١١-٢٠٠٩	
-----	٨١,٥٦	٨٢,٠٢	٨١,٥٥	٨٣,٧٩	٢٠١٣-٢٠١٢	
٩٥,٨٧	٩٥,٢٨	٩٥,٧٢	٩٥,٦٠	٩٤,٥٣	٢٠٠٢-٢٠٠٠	
٩٠,١٥	٩٠,٣٤	٩٠,٣٥	٩٠,٢٠	٩٠,٥٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣	
٩٣,١٠	٩٣,٢٣	٩٢,٨٥	٩٢,٨٣	٩٣,٣٧	٢٠٠٨-٢٠٠٦	عمان
٩٣,٥٥	٩٣,٩٢	٩٣,٥٧	٩٣,٣٥	٩٤,١٦	٢٠١١-٢٠٠٩	
-----	٩٤,١١	٩٤,٢٨	٩٤,١٨	٩٤,٥٢	٢٠١٣-٢٠١٢	
٤٩,٧٢	٥٠,٥٤	٥٠,٧٦	٥٠,٨٧	٥١,٤٤	٢٠٠٢-٢٠٠٠	
٤٩,٩٠	٥١,٢١	٥٠,٨١	٥٠,٨٨	٥١,٦٢	٢٠٠٥-٢٠٠٣	
٤٩,٧٢	٥٠,٩٠	٥١,٠٣	٥٠,٨٢	٥١,٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٦	موريتانيا
٥٤,٠٢	٥٤,٢٩	٥٤,٤٠	٥٣,٩٦	٥٤,٧٣	٢٠١١-٢٠٠٩	
-----	٥٥,٩٤	٥٥,٦٤	٥٥,٧٢	٥٦,٠٨	٢٠١٣-٢٠١٢	
٩٥,١٦	٩٣,٩١	٩٤,٥٧	٩٤,٧٨	٩٣,٧١	٢٠٠٢-٢٠٠٠	
٨٢,٥٤	٨٢,٧٥	٨٣,١٩	٨٢,٥٩	٨٣,٠١	٢٠٠٥-٢٠٠٣	
٧٦,١٧	٧٦,٢٤	٧٦,٨١	٧٥,٩٥	٧٦,٧٢	٢٠٠٨-٢٠٠٦	اليمن
٧٦,٤٤	٧٦,٧٧	٧٦,٨٤	٧٦,٣٩	٧٧,١٦	٢٠١١-٢٠٠٩	
-----	٧٧,٧١	٧٨,١٤	٧٧,٦٦	٧٨,١٣	٢٠١٣-٢٠١٢	

المصدر: جمعت وحسبت بتطبيق المعادلة رقم (٤) وباستخدام البيانات من جدول (١٢)، و جدول (١٣)

وكالة أنباء الامارات (٢٠١٥). تقرير لوزارة الاقتصاد. تم الاسترداد من <https://www.wam.ae/ar/news/economics-emirates/1395275386804.html>.
وكيبديا، الموسوعة الحرة. تاريخ الاسترداد ٢٠١٦/٣/٢. في https://ar.wikipedia.org/wiki/تكملة_اقتصادي

David, L.D.J. (1999). Revealed Comparative advantage and the Measurement of International Competitiveness for Agricultural Commodities: An Emperical analysis of Wool Exporters. Retrieved Nov. 2015, from <http://econpapers.repec.org/paper/agswaeafa/35691.htm>: Western Agricultural Economics Association.

FAO (2012). Yearbook, Fishery and Aquaculture Statistics. Retrieved March 21, 2015, from <http://www.fao.org/3/a-i3740t/index.html>.

Framkel, J. and D. Romer (1999). Does Trade Cause Growth. *Ame Econ. Rev.*, 98.

Nsour, M.F. (2010). Rethinking the World trade Order : Towards a Better Legal Understanding of the Role of Regionalism in the Multilateral Trade Regime. Sidestone Press, Leiden.

Root. (2016). Compound Annual Growth Rate (CAGR) Definition | Investopedia. Retrieved Nov. 2015, from Investopedia.

Saidi, N. (2014). Time to break down barriers to intra-Arab trade. Retrieved August 2015, from <http://www.ft.com/cms/s/0/46cff9e2-f857-11e3-a333-00144feabdc0.html#axzz44b7YcGXd>.

The World Bank's International Trade Department. (2008). A Guide to Trade Data Analysis. Retrieved August 24, 2015, from http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/Pubs/Guide_To_Trade_Data_Analysis.pdf.

UN comtrade (United Nation Commodity Trade Statistics Database). Available at: <http://comtrade.un.org/db/dqQuickQuery.aspx>

World Integrated Trade Solution (WITS). Available at: <http://wits.worldbank.org/WITS/Restricted/Login.aspx>

المراجع

الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك، الامانة العامة. (٢٠١٣). دليل الثروة السمكية في الوطن العربي، رقم ١٣.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠١٣). دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية.

الخالدي، ذكاء مخلص (٢٠١١). دور السياسات التجارية في تنمية المنطقة العربية. تم الاسترداد من <http://www.alarabiya.net/views/2011/07/15/157717.html>.

السريتي، سهير محمد (٢٠٠٧). دراسة اقتصادية لاستهلاك الأسماك في ج.م.ع وأثر الانفاق الاستهلاكي عليها. كتاب المؤتمر ١٥ للاقتصاديين الزراعيين. أكتوبر. القاهرة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (٢٠١٤). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٤. تاريخ الاسترداد ٢١ مارس، ٢٠١٥، من <http://www.aoad.org/statbook34.htm>.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٤). الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، المجلد رقم (٨)، الخرطوم. تاريخ الاسترداد ١٠/٦/٢٠١٦. من <http://www.aoad.org/>

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (٢٠١٢). أوضاع الأمن الغذائي العربي. ISSN 1811-5020

برانية، أحمد عبد الوهاب (٢٠١٠). العوامل المحلية والدولية المؤثرة في تجارة الأسماك العربية. تاريخ الاسترداد ١٩ فبراير، ٢٠١٥، من <http://kenanaonline.com/users/drBarrania/posts/116989>.

راضى، محمود (٢٠١٤). الإتحاد العربي لمنتجات الأسماك: الثروة السمكية في الوطن العربي. تاريخ الاسترداد ٢٠١٦، من <http://kenanaonline.com/users/arabfish/posts/673689>.

سليمان، ابراهيم ومحمد جابر (٢٠٠٩). نظم الاستزراع السمكي: الإدارة والاقتصاديات (المجلد الاولى). القاهرة: دار الفكر العربي.

عامر، محمد جابر (٢٠١٥). ادارة الموارد السمكية من منظور حقوق الانسان. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٥ : ٢.

عبدالله، البو أحمد (٢٠١٥). هل يتحقق أمل الموريتانيين في استعادة ثروتهم السمكية. تاريخ الاسترداد ١، ٢٠١٦، من <http://raseef22.com/economy/2015/08/02/will-mauritians-hope-be-achieved-in-restoring-fish-wealth/>.

ANALYSIS STUDY FOR FISH PRODUCTION AND TRADE IN ARAB COUNTRIES

Mohamed G. Amir and Halah E.M. Bassiony

Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

This study aims to describe the description of recent situation about fish production, consumption and trade in Arab countries with indicating the obstacles to develop the production and intra Arab trade for putting suggestions to avoid them. This study depended on published and unpublished data, moreover, analyze some previous studies that related. It was estimated growth rates, revealed comparative advantage for fish exports and fish imports. Moreover, calculating of Michaely's bilateral trade complementarity index. The most important results are: fish production from capture is about 71.6% from total fish production in Arab countries and the most important countries are Morocco, Mauritania and Egypt with increasing of its relevant importance continuously. However, the capture species production is decreasing in Mauritania and Egypt so it was a problem that require a remedy their different causes. In Egypt, this problem could be attributed to the pollution, drying lakes and overfishing, while in Mauritania this problem was due to overfishing by foreign companies and inability of government for control and monitoring of fishing. The aquaculture species participate about 28.4% from total fish production in Arab countries as an average of period 2011-2013. The results indicate that the increase of its importance continuously. In Egypt, the aquaculture production presents more than 94% from all aquaculture production in Arab countries. This study illustrates that the growth rate of fish production in Arab countries exceeds 11 times for world counterpart, it is a good indicator that requires provide common Arab investment to develop this production. Moreover, require the increasing of sustainable develop in aquaculture due to availability of potentialities of development, and also this requires special Arab investment in finger fish and feeds for raising growth rate that presents only 0.7 % from world counterpart. As general, developing this sector requires activating the role of Arab institutions that related to provide information, consist of researches, review of regulations, provide suitable transportation, preparations of ports, protect the environment from pollution and studying the fish stock that was allowed to use. In spite of, Arab countries took policies since 1950 that facilitate trade between them, also exist many Arab agreements but the intra-Arab trade growth in fish is still low and don't match up with comparative advantage of the fish. It shows that the most exports go to non- Arab markets and therefore the most imports come from out of Arab countries because there are intra-trade obstacles such as transportation problems, tariffs and lack of clarity in sanitary and quality standards, method of payment, the exchange rate and the lack of information. Moreover, there are inconsistency and differences fishery and aquaculture statistics in Arab countries. So, to develop the fish intra-Arab countries trade, it should be developing the credit ways, availability of information, improve the marketing services and promotions, break down the trade barriers, give a priority of the partner's preferences and encourage the Arab investment in many fields like as fish manufacturing, fishing equipped fleets and suitable ports.

Key words: Production and consumption, intra arab trade in fish, trade complementarity index.

المحكمون:

أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق.
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.

١- أ.د. فكري سعد السوقي علي
٢- أ.د. شوقي عبد الخالق إمام